العربي الجديد

ملحق شهري

فلسطين

السبت **30** إبريل/ نيسان 2022 م 29 رمضان 1443 هـ □ العدد 82 السنة الثامنة
Saturday **30** April 2022

مسار

العمليات الفردية في فلسطين... أسبابها، ميزاتها، وسلبياتها
3.2

قراءة

فلسطينيو 48 والمشروع الصهيوني في الوقت الراهن
5.4

قضية

القدس ساحة المواجهة الدائمة: ثورات وهبّات منذ القرن الماضي
7.6

يبقى الأمل في الأجيال المقبلة (مجدي فتحي/Getty)

التأسيس لمرحلة فلسطينية جديدة

حيّان جابر

مرّ النضال الفلسطيني بمراحل عديدة ومتعددة يمكن تقسيمها لثلاث مراحل أساسية استنادا لهوية وبنية الطرف الممثل أو القائد فيها، حيث سيطرت القيادات التقليدية في مرحلة الاحتلال البريطاني التي كان يعول على تحركاتها السياسية وتحالفاتها الإقليمية والدولية من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية. ثم انتقلت القيادة منها إلى قيادة النظام الرسمي العربي ولاسيما في المرحلة الناصرية، نتيجة اعتقاد الشعب الفلسطيني وجزء كبير من شعوب المنطقة أنها تملك الإرادة والإمكانيات التي تمكنها من تحرير الأرض واستعادة الحقوق المستلبة، وانتهت هذه المرحلة مع نكسة حزيران من العام 1967، وفشلت الأنظمة الإقليمية في العودة لسيطرتها لاحقا، حتى بعد حرب تشرين من العام 1973.

في حين شهدنا بعد النكسة مرحلة قيادية ثالثة تمثلت في قيادة فلسطينية فصائلية مدعومة إقليميا وأحيانا دوليا، فمن المعلوم أن صعود الفصائل الفلسطينية بعد النكسة كان مرتبطا بالتوازنات والخلافات الإقليمية والدولية، من الصراع على قيادة المنطقة العربية بين الجمهورية المصرية والمملكة السعودية، وصولا إلى الصراع بين القطبين العالميين الأميركي والسوفييتي، الأمر الذي انعكس على مواقف الفصائل وتوجهاتها بداية في قيادة حركة التحرر الوطني ولاحقا في الهرولة خلف الحلول الانهزامية. كما انعكس التنافس الإقليمي على المواقف الفصائلية في الحقبة التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو، ممثلة بمواقف فصائل المنظمة التي تحصل على جزء ولو بسيطا من أموال داعمي السلطة من ناحية، وفي مواقف القوى والحركات المدعومة من إيران من ناحية ثانية، كحماس والجهاد بشكل أساسي والجبهة الشعبية في بعض الأحيان وفق حجم وطبيعة الدعم، وهي المرحلة المستمرة حتى اليوم، أو بالأصح المرحلة التي نشهد في السنوات الماضية أفولها وزوالها. فقد عجز كلا الطرفين الفصائليين الأكبرين (فتح وحماس) عن قيادة شعب فلسطين، رغم الإمكانيات المادية التي يمتلكانها ورغم حجم مؤيديهما، وهو أحد تجليات الانقسام الفلسطيني الذي تجسد بسلطتين وهميتين في كل من الضفة وغزة.

طبعا قد لا نشهد قريبا بداية لمرحلة قيادية رابعة إن نجح أحد الفصيلين الفلسطينيين الأبرزين؛ فتح أو حماس؛ في قيادة الشارع الفلسطيني في الأشهر القليلة القادمة، غير أن تحقيق ذلك مسألة مستبعدة من وجهة نظر كاتب المقالة، أولا لعجزهما المستمر منذ بداية صراعهما على السلطة، وثانيا بحكم سوء إدارتهما للمناطق الخاضعة لسيطرتهما، وثالثا بحكم الاعتراض الواسع حول توجهاتهما الاجتماعية وتحالفاتهما الإقليمية التي تضعهما في تناقض واضح مع مفهوم التحرر الشامل والكامل وطنيا وسياسيا واجتماعيا. لذلك تبدو مظاهر المقاومة العفوية الفردية والجماعية المتصاعدة اليوم مؤشرات على بداية مرحلة قيادية جديدة غير تقليدية ومستقلة تستند إلى حاضنة شعبية واضحة بحكم انخراطها في الحيثيات النضالية الميدانية اليومية، بعيدا عن دعم هذا الطرف أو ذاك.

نجد في تاريخ النضال الفلسطيني حالات قيادية فردية اكتسبت مشروعيتها من نضالها الميداني، بعضها سابق للنكبة كحالة عز الدين القسام وبعضها لاحق لها ولاسيما في حقبة حركة التحرر الوطني مثل وديع حداد وأبي جهاد، لكنها حالات قيادية فردية اكتسبت رمزية وطنية عابرة للمناطق والانتماءات دون أن تخلق منظومة قيادية ذات طابع مؤسساتي غير فردي، وهو الاختلاف الجوهري وربما الرئيسي عن الوضع الحالي. فنحن اليوم أمام حالة نضالية عفوية لكنها منظمة، تحركها المشاعر الشعبية، كالغضب والاستفزاز في الكثير من الحالات، على التوازي مع سماتها التنظيمية المتطورة المكتسبة من تراكم التجربة النضالية، كما في التعبئة والتحريض والتناوب والتوثيق والتغطية والحماية والسرية وغيرها الكثير من السمات التنظيمية الضرورية لأي عمل نضالي. وكأننا أمام تطور وربما نضوج لمنظومة نضالية جماعية لا تنحكم لمزاج قائد بعينه بقدر ما يحركها نبض الشارع المقاوم وبالتالي تنحكم لمصالحها الوطنية، وعليه قد تنجح هذه الحالة الجماعية في طي صفحة الانقسام الفلسطيني والسيطرة الفصائلية على الجسم السياسي الفلسطيني وحيثياته اليومية، كي تقود هي مسار التحرر الفلسطيني مستقبلا، إن نجحت في تطوير آليات تواصلها على امتداد فلسطين وخارجها أولا، وتمكنت من إدارة إمكانياتها البشرية واللوجستية على فترة زمنية طويلة ثانيا، وأفرزت خطابا وبرنامجا وشعارات موحدة ومحددة ثالثا. فحينها ننتقل لأول مرة إلى منظومة قيادية جماعية أفرزتها وفرضتها النضالات الشعبية الميدانية، وتزكيها نضالاتها ويقصيها تراجعها عنها إن حصل.

العمليات الفردية... أسبابها وميزاتها وسلبياتها

كل احتلال هو حالة عنفية تقوم بشتى أنواع العنف وتحاول السيطرة على المُحتَل، ما يستوجب رد فعل عنفي (مقاوم) من المُحتَل لا يكافئه بالشدة، لكنه يتغلب عليه بالتأثير. فالمُحتَل يتفوق بقدرته على التحمل نظراً لتمسكه بحقوقه الطبيعية. بحالتنا الراهنة يغيب عن الشعب الفلسطيني وجود جسم سياسي يدافع عن قضيته ويحمل مشروعه الوطني التحرري

تأييد لعمليات المقاومة مع انسداد أي أفق سياسي للصراع (سعد الخطيب/ فرانس برس)

أحمد جبر

شهد شهرا آذار/ مارس ونيسان/ إبريل سلسلة عمليات فدائية فلسطينية ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، عمليات أربكت سلطات الاحتلال وأجهزته الأمنية. فعلى الرغم من أن الفعل المقاوم الفلسطيني لم يتوقف نهائياً منذ ما قبل النكبة وإلى الآن، لكنه يمر بحالات مد وجزر مختلفة، حيث يمارس الاحتلال اعتداءاته بكل أريحية في حالات الجزر، كالتطهير العرقي والتمييز العنصري تجاه الشعب الفلسطيني سواء في الأراضي المحتلة عام 1948 أو في الضفة الغربية وغزة، كما يتمادى في القتل والاغتيالات والتوسع الاستيطاني، إضافة إلى مصادرة الأراضي وتقطيع أوصال الجغرافيا الفلسطينية وتحويل التجمعات الفلسطينية الى منعزلات منفصلة بعضها عن بعض، كي يصعب على سكانها التواصل في ما بينهم ويسهل على الاحتلال السيطرة والتحكم.

كل احتلال هو حالة عنفية تقوم بشتى أنواع العنف المتاحة وتحاول السيطرة على المُحتَل، ما يستوجب رد فعل عنفي (مقاوم) من المُحتَل لا يكافئه بالشدة، لكنه يتغلب عليه بالتأثير، فالمُحتَل يتفوق بقدرته على التحمل نظرا لتمسكه بحقوقه الطبيعية. بحالتنا الراهنة يغيب عن الشعب الفلسطيني وجود جسم سياسي يدافع عن قضيته ويحمل مشروعه الوطني التحرري الشامل لكل فلسطين، نظراً لعجز الفصائل الفلسطينية قاطبة عن تحقيقه أو على الأقل محاولتها وسعيها لتحقيقه، كما يعاني المُحتَل الفلسطيني من سعي عديد الأنظمة العربية والدولية إلى تصفية قضيته الوطنية التحررية. نتيجة كل ذلك كان لا بد من تنفيذ العمليات الأخيرة، حالها حال العمليات الفردية السابقة أو اللاحقة لها. لكن ورغم تشابه أسباب وظروف عمليات المقاومة الأخيرة ولا سيما ذات الطابع الفردي منها، لكن هناك ما يميز العمليات الأخيرة عن نظيرتها السابقة لها، بمجموعة من المعطيات التي تجتمع لأول مرة بعضها مع بعض، وأهمها:

أولاً: نفذت بعض العمليات الأخيرة من قبل فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، ففي 22 مارس/ آذار أسفرت عملية طعن ودهس نفذها الأسير المحرر محمد غالب أبو القيعان في بئر السبع عن مقتل 4 إسرائيليين، ثم استشهد عقب إطلاق مستوطن مسلح النار عليه وسط المدينة. وتبعتها عملية فدائية نفذها كل من أيمن وإبراهيم اغبارية من مدينة أم الفحم في 27 آذار، عبر استخدام الأسلحة الرشاشة في بلدة الخضيرة، جنوب مدينة حيفا، وأدت إلى مقتل اثنين من شرطة الاحتلال وجرح عشرة، وانتهت باستشهاد المنفذين. صحيح أن مشاركة فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 بالمسار النضالي التحرري أمر معتاد وليس بجديد، إلا أنه انتقل من دور الإسناد والدعم وتقديم التسهيلات إلى التنفيذ المباشر، نتيجة سياسات الاحتلال القديمة والمستمرة القائمة على التهميش والإذلال والتطهير العرقي والفصل العنصري الممارس ضد مجمل الشعب الفلسطيني بما فيه حاملو «الجنسية الإسرائيلية». وهذا ما بات الاحتلال يدركه من جهة وينكره من جهة أخرى، ويظهر ذلك واضحاً بحديث الرئيس الأسبق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) يوفال ديسكين حول العمليات المسلحة الأخيرة بقوله: «الجمهور ملزم بفهم كيف نشأت هذه الأجواء المشجعة على تنفيذ عمليات. لا يوجد حافز أقوى من اليأس من أجل تنفيذ عمليات فردية، الشعور بـ'لا يوجد مستقبل'، وخصوصا أنه ليس ثمة ما يمكن خسارته بعد الآن». وأضاف ديسكين أن «يأسا كهذا يميز الواقع في الضفة الغربية، وفي المجتمع العربي في إسرائيل، حيث يضاف هناك الشعور بأنهم لا يريدونني في الدولة، إلى جانب مشاعر التمييز والظلم، و غالبيتها مبررة ومثبتة».

ثانياً: اتسمت جميع العمليات الست الأخيرة بالطابع الفردي واقتصر دور جميع الفصائل الفلسطينية على الإشادة والثناء على العمليات

> الوضع الفلسطيني المعقد يدفع الشعب الفلسطيني إلى خلق بدائل مبتكرة

(باستثناء السلطة الفلسطينية المحافظة على موقفها المندد بأي عمل مقاوم منذ أوسلو وإلى الآن)، ولم يتبنَ أي فصيل من الفصائل أي عملية من العمليات، وهذا يعكس عجز الجسم السياسي الفلسطيني بمختلف تمثيلاته الفصائلية، وغياب إرادة مواجهة الاحتلال لديهم، بناء على حسابات التبعية المختلفة والقبول بالضغوط الممارسة عليهم، ما يجعلهم غير قادرين على تمثيل إرادة الشعب الفلسطيني بالأفعال وليس بالأقوال. نتيجة ذلك حاول الشباب الفلسطيني إيجاد حلول بأنفسهم، وهو ما يفضح عجز الفصائل التي تتمتع بإمكانيات تفوق إمكانيات الفلسطيني الفردية بأضعاف مضاعفة. كما أن نمط العمليات الفردية التي لا ترتبط بالعمل الفصائلي يفاجئ الاحتلال ويصعب على أجهزته الأمنية توقعها وتتبعها، فمن المستحيل على أجهزة الاحتلال اختراق كل المجتمع الفلسطيني فردا فردا.

ثالثاً: على خلاف العمليات الفردية السابقة (كما في انتفاضة السكاكين 2015 مثلاً)، اتسمت معظم العمليات الحالية باستخدام السلاح الناري، الذي يتطلب حالة من الإعداد والتخطيط أكثر من عمليات الطعن، بدءا من تأمين السلاح والقدرة على إيصاله رفقة منفذ العملية إلى موقع التنفيذ، خصوصا في ضوء التعقيدات الأمنية والمراقبة الحثيثة والإمكانيات التقنية التي يمتلكها ويستخدمها الاحتلال، وفي ظل دور السلطة الأمني في حماية الاحتلال. وهو ما يظهر قدرة عالية على التخطيط والتنفيذ الفردي.

رابعاً: موقع العمليات الجغرافي ضمن الأراضي المحتلة عام 1948، وبمواقع محددة بهدف إيصال رسائل واضحة للاحتلال بشكل رئيسي إضافة إلى الأنظمة العربية المطبعة معه. حيث أوقفت العمليات الحياة في كافة المدن، وفي مقدمتها تل أبيب، التي يفاخر الاحتلال بها كمدينة لا تنام وتنبض بالحياة. إن الوصول إلى هذا العمق أظهر عجز الاحتلال بكامل أجهزته الأمنية عن التصدي لها، ما دفعه إلى تشديد إجراءاته الأمنية المشددة أصلا، فبعد أن كان يتفاخر بحالة الهدوء التي وصل إليها وبقدرته على السيطرة والتحكم رغم وجود ثغرات في جدار الفصل العنصري (التي يغض النظر عنها لرغبته في الحصول على عمالة فلسطينية رخيصة لا تتمتع بأي حقوق، وإثباتا لقدرته على إخضاع الشعب الفلسطيني والسيطرة عليه)، نجحت العمليات الأخيرة في كسر وهم الاحتلال الذي سارع لإغلاق الفتحات في الجدار، مدركاً أنه فشل في إخضاع الشعب الفلسطيني.

من زاوية أخرى وعلى الرغم من مميزات العمليات الفردية، إلا أنها تحمل في صلبها سلبية قاتلة، فالفردية والعفوية تعني غياب الاستراتيجية، ما قد يؤثر سلباً على ديمومة هذه العمليات، ويبقيها بحالة رد الفعل العفوي دون الوصول إلى رد الفعل التحريري، القائم على استراتيجية واضحة وتكتيكات متنوعة قادرة على تحقيق الهدف المنشود. فالجسم السياسي الفلسطيني بمختلف أشكاله، سواء السلطة الفلسطينية أو حماس أو الفصائل الفلسطينية الأخرى التي تدور بفلك السلطة وحماس، لم يعد قادرا على حمل المشروع الوطني التحريري، لا بل أصبح عائقا أمام هذا المشروع. بالنسبة للسلطة أصبح واضحاً للجميع أنها أنشئت بأهداف ومصالح صهيونية وإمبريالية، كي تكون أحد الأجهزة الأمنية الرديفة لأجهزة الاحتلال، وهو ما تؤكده السلطة وتتفاخر به على لسان رئيسها محمود عباس، الذي تفاخر في مناسبات عديدة بقيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بإحباط عمليات فردية مقاومة. أما حماس، فإن ارتباطها بشكل من الأشكال بالقرارين المصري والإيراني يجعلها تخضع للضغوطات الممارسة عليها من قبلهما، خدمة لمصالحهما وأحيانا خدمة لمصالح الاحتلال. أما باقي الفصائل، وتحديداً فصائل منظمة التحرير، فقد باتت مرتبطة ماليا بالمنظمة وغير مستعدة للاستغناء عن الفتات الذي تتلقاه منها، وعليه فهي تفضله على حمل مشروع تحرري، لذا اقتصر دورها على المطالبة الحثيثة والدورية بضرورة إحياء الميت (منظمة التحرير).

إن الوضع الفلسطيني المعقد يدفع الشعب الفلسطيني إلى خلق بدائل مبتكرة، لذا قد تكون العمليات الفردية بديلا مؤقتا، يضمن استمرار شعلة النضال، ويدفع إلى خلق جسم سياسي فلسطيني قادر على حمل المشروع التحرري المتصادم مع الاحتلال وداعميه الإقليميين والدوليين، رغما عن أشباح الجسم الفلسطيني القديم الذي ضاق أفقه وفقد بوصلته.

سلبية قاتلة

على الرغم من مميزات العمليات الفردية، إلا أنها تحمل في صلبها سلبية قاتلة، فالفردية والعفوية تعنيان غياب الاستراتيجية، ما قد يؤثر سلباً على ديمومة هذه العمليات، ويبقيها بحالة رد الفعل العفوي دون الوصول إلى رد الفعل التحريري، القائم على استراتيجية واضحة قادرة على تحقيق الهدف. فالجسم السياسي بمختلف أشكاله سواء السلطة الفلسطينية أو حماس أو الفصائل الفلسطينية الأخرى التي تدور بفلك السلطة

وحماس لم تعد قادرة على حمل المشروع الوطني التحريري لا بل أصبحت عائقا أمام هذا المشروع. بالنسبة للسلطة أصبح واضحاً للجميع أنها أنشئت بأهداف ومصالح صهيونية وإمبريالية، كي تكون أحد الأجهزة الأمنية الرديفة لأجهزة الاحتلال، وهو ما تؤكده السلطة وتتفاخر به على لسان رئيسها محمود عباس، الذي تفاخر في مناسبات عديدة بقيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بإحباط عمليات فردية مقاومة. أما حماس فإن ارتباطها بشكل من الأشكال بالقرار المصري والإيراني، يجعلها تخضع للضغوطات الممارسة عليها من قبلهما.

معركة الشتات... كفاح ضد النفي من معادلة الصراع

تظاهرة مؤيدة لفلسطين في نيويورك (تيفون كوسكون/الاناضول)

أسفر تشتيت البوصلة السياسية عبر منظور المرحلية السلطوية، وإقصاء غالبية أبناء الشعب الفلسطيني عن عمليات صنع القرار، عن حصر دور اللاجئين في مختلف دول الشتات في إطار أنشطة ردات الفعل الآنية

تامر خرمه

«نقل الصراع إلى الداخل». شعار اختبأت وراءه قيادة منظمة التحرير، لتبرير جنوحها إلى «الحل المرحلي»، الذي اختزل القضية الفلسطينية في حدود دولة منشودة على الأراضي المحتلة عام 1967، وتمخض عن إبرام اتفاقية أوسلو عام 1991، التي أسفرت بدورها عن الاعتراف بالكيان الصهيوني بوصفه «دولة شرعية»، وتفريغ ميثاق المنظمة من مضمونه الثوري، ناهيك بتصفيتها معنوياً لصالح إقامة سلطة حكم ذاتي تحت ظل الاحتلال. هذا المسار الذي كان ثمنه التخلي رسمياً عن 89% من مساحة فلسطين التاريخية، أفضى إلى تقويض مبدأ وحدة الأرض والشعب والقضية، وتشظيتها في ملفات منفصلة، وإهمال جوهرها المتمثل بحق العودة، وبالتالي تهيئة الظروف المواتية لمحاولات إخراج فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك اللاجئين في دول الشتات، من معادلة الصراع، الأمر الذي انعكس سلباً على دورهم النضالي، وقاد إلى جانب عوامل سياسية واقتصادية - اجتماعية أخرى، إلى تقييد هذا الدور، باستثناءات محدودة للغاية، في حدود حملات التضامن، وردات الفعل العفوية العابرة.

من «المرحلية» إلى الانقسام

الحل «المرحلي» الذي تبنته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، أدى إلى انقسام سياسي جذري، منذ بدايات طرحه، بين الفصائل المنضوية في إطار المنظمة، وتلك التي آثرت العمل خارج إطارها من جهة، وبين فصائل هذه المنظمة نفسها، التي اختلفت على تأويل «النقاط العشر»، وكيفية إخراجها وطرحها في الخطاب السياسي، وترجمتها في العمل على أرض الواقع، من جهة أخرى، لكن بلغ هذا الانقسام منعطفات أخطر على واقع القضية الفلسطينية ومستقبلها عند توقيع اتفاقية أوسلو، وتأسيس سلطة رام الله، ومن ثم تفاقم الصراع على السلطة إلى درجة إقامة حكومتين منفصلتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

المفارقة أن كلتا «الحكومتين» تدعي «شرعية» تمثيل الشعب الفلسطيني، دون أن يكون لهذا الشعب، خاصة في «مناطق الـ 48» ودول الشتات، أي دور في صنع قراراتهما السياسية، أو حتى انتخاب أعضائهما أو ممثليهما في المجلسين الوطني والتشريعي! انتخابات المجلس التشريعي في العامين 1996 و2006، وكذلك انتخابات «الرئاسة» في العامين 1996 و2005، التي منحت الأولوية للصراع على السلطة على حساب التناقض التناحري مع وجود الاحتلال، جرت وكأن الشعب الفلسطيني لا وجود له خارج حدود الضفة وغزة، بل وكأن القضية الفلسطينية هي قضية إقامة دولة، عوضاً عن حقيقة كونها قضية عودة وتحرير!

إذا كان من شأن الحل المرحلي إقصاء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ النكبة، وكذلك في دول الشتات، فإن الانقسام المستمر في تعمقه لم يقد إلى فصل الضفة عن غزة فحسب، بل انعكس أيضاً على الشعب الفلسطيني في الخارج، الذي انقسمت «نخبه» بين تيار مؤيد لحركة فتح وسلطة رام الله، وآخر مؤيد لحركة حماس وحكومة غزة، مقابل الغالبية المحبطة من واقع تمزيق الجاليات الفلسطينية، وتشظية القضية، في سياق الصراع المستعر على سلطة افتراضية، و«شرعية» منزوعة الدسم الشعبي! وهكذا، أسفر تشتيت البوصلة السياسية عبر منظور المرحلية السلطوية، وإقصاء غالبية أبناء الشعب الفلسطيني عن عمليات صنع القرار، وغياب القيادة الموحدة القادرة فعلاً على تمثيل هذا الشعب في أماكن وجوده كافة، عن حصر دور اللاجئين في مختلف دول الشتات، في إطار أنشطة ردات الفعل الآنية، خارج سياق مراكمة العمل النضالي وفق رؤية استراتيجية واضحة. حتى البدائل التي يحاول بعض النشطاء طرحها في كيانات اجتماعية مستقلة، من محطة إلى أخرى، لم تنجُ من ارتدادات هذا الواقع، الذي كرسته معادلة: «الدولة قبل التحرير».

> ليس العامل التنظيمي وحده ما يقوض دور الشعب الفلسطيني في دول الشتات

لا شك في أن مختلف التنظيمات الفلسطينية، سياسية كانت أو حتى اجتماعية، تعرضت عبر عقود، لمختلف أشكال القمع والاضطهاد على يد حكومات «الدول المستضيفة». لكن هذا لا يلغي حقيقة أن العامل الذاتي المتعلق بسياسات هذه التنظيمات هو ما يلعب اليوم الدور الحاسم في تقويض دور اللاجئين الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة منذ نكسة حزيران. وقد تفاقم الدور السلبي لهذه السياسات في ظل عاصفة التجاذبات والاستقطابات الإقليمية، التي استعرت مع اندلاع ثورات الربيع العربي نهاية عام 2010، لدرجة أن بعض الفصائل باتت منغمسة تماماً في دعم مصالح أنظمة إقليمية معينة على حساب مصالح الشعوب العربية، وبالتالي على حساب القضية الفلسطينية نفسها.

في مواجهة البؤس والتهميش

على أي حال، ليس العامل السياسي - التنظيمي الذاتي هو وحده ما يقوض دور الشعب الفلسطيني في دول الشتات، فهناك أيضاً عوامل سياسية تتحمل مسؤوليتها الأنظمة العربية والإقليمية، التي تستغل القضية الفلسطينية في سياق قمع شعوبها، وكأنها تضع القضية في خندق التناقض مع مسألة الحرية، وحق هذه الشعوب في صناعة مستقبلها، ناهيك بدور النظام العالمي بأسره، الذي لا يزال يسعى لنزع صفة اللجوء عن أبناء الشعب الفلسطيني خارج الوطن، وتصفية أي مشروع سياسي يهدف إلى التحرير. لكن لا ننسى أيضاً العامل الاقتصادي الاجتماعي، الذي يتجسد في سياسات الإفقار والعزل والتهميش المستمرة ضد اللاجئين.

إفقار اللاجئين الفلسطينيين، وإغراقهم في دوامة البحث عن لقمة العيش، وعزلهم عن جذورهم الوطنية داخل الأراضي المحتلة، وعن محيطهم الاجتماعي في البلدان المستضيفة على حد سواء، عوامل من شأنها أن تزعزع أي جهد نضالي بشكل مسبق. ففقدان الأمل بالقيادة الفلسطينية وبالحكومات العربية من جهة، والانغماس اليومي في محاولات الإفلات من وطأة ضنك العيش من جهة أخرى، وضعت الفلسطيني في موقع لا يمكن أن يحسد عليه. ومع هذا، لا ننسى كيف كانت كثير من الحكومات العربية توجه أصابع «الاتهام» إلى اللاجئ «الغريب» في اللحظة الأولى التي انتفضت فيها شعوبها بوجه دكتاتورياتها المستبدة.

في الأردن مثلاً، ذلك البلد الذي يستضيف العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين خارج الوطن، نأت المخيمات بنفسها عن أية مشاركة فاعلة في مظاهرات الربيع العربي، خشية من استخدام مشاركتها كذريعة لسحق الحراك الشعبي الأردني في مهده. وقد بقيت هذه المخيمات بعيدة عن دائرة الفعل المباشر حتى اندلاع هبّة تشرين عام 2012، التي لم تلبث أن انطفأت وهدأ الحراك، خلال نحو أسبوع. رغم هذا، هناك من حاول اتهام الفلسطينيين بتأجيج الأوضاع خلال تظاهرة 24 آذار عام 2011، التي تُعِد إحدى أبرز محطات الربيع العربي في الأردن.

التطبيع والتنسيق الأمني وجهان لفشلٍ ماثل

نزار السهلي

في هذه الأيام التاريخية ومأساويتها العربية وحراجتها الفلسطينية، لم يعد اللسان معقوداً كما في عقود النكبة الفلسطينية، التي عملت على شل التفكير بوظيفة وأداء النظام الرسمي العربي مع قضيته المركزية، وتدفع الأحداث على الساحة العربية في سنوات الثورات وأيام المواجهة الجارية على أرض فلسطين لمزيد من التفكر والتعمق، كي يتأكد الشارع الفلسطيني بصوابية خياره بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستعماري المسبب لكل الكوارث والهزائم الفلسطينية والعربية، بعيداً عن أوهام التطبيع العربي مع المستعمر الصهيوني وأسس التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، ليبقى تحدي هزيمة الوعي والذاكرة الفلسطينية، أبرز ما يواجهه الفلسطينيون، فآباؤهم وأجدادهم أوكلوا لهم وعياً مكللاً بتاج الوعي الجماعي للإفلات من طوق الإبادة والتطهير العرقي. تحدٍّ ناتج عن متغيرات جوهرية شهدتها المنطقة العربية وثوراتها، وسرعة الرد عليها بثورات مضادة، ارتبط نجاحها بعمليات تطبيع عربي مشترك مع المؤسسة الصهيونية لحصار ووأد الانتفاضات، ومتغيرات انعطافية مست بنية السلطة الفلسطينية وأداءها المُلخص بالتنسيق الأمني، ولنفس الأهداف التي تعزز المصلحة الإسرائيلية في البدء والخاتمة، وتمكينها من السيطرة على ما تبقى من أرض فلسطين.

تطبيع ما بين المُضطهِد والمُضطهَد

ليس من المُسلّمات المسبقة القَول إن ما يحدد طبيعة التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي بأشكاله المتعددة، وفي الجوهر التطبيع الأمني والاقتصادي والثقافي، هو أثر لانخراط أحد الأطراف في عملية التسوية، والتطبيع مع المشروع الصهيوني، وتوطينه في العقل البشري، لتصبح جرائمه مع الاغتصاب والقتل الجماعي والفردي وكل أشكال الوحشية أمرًا مقبولًا، وليست هذه العملية في حقيقتها العميقة سوى نوع من تمرير تطبيع متبادل، وظيفته توطين الطاغية والمحتل للأبد. والتغيير الديموغرافي وتزوير التاريخ واختزاله بلوم الضحايا، لا تختلف بالأهداف عن تلك التي يسعى الإسرائيلي إليها من خطة الاعتراف به والتطبيع معه، بمعنى آخر: تقوم كل تلك الممارسات على إرساء تطبيع ما بين المُضطهِد والمُضطهَد والمُستعمِر والمُستعمَر. المكسب الأساسي الذي جنته المؤسسة الصهيونية، في حالة التطبيع العربي مع كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية في أوسلو، وما تذرعت به لاحقاً الأنظمة الملتحقة بهذا الركب من أبوظبي والمنامة والرباط والخرطوم، أو التي تنتظر في طابور القبول الصهيوني بـ«شراكتها» في صنع السلام، ورعاية المصلحة الإسرائيلية التي اعتمدت أسلوب المساومة، وأبدعت في فرضه على الطرف الفلسطيني، عبر بندٍ صامدٍ من كل أوراق التفاوض بنموذج التنسيق الأمني الكاشفٍ لمعنى «الشريك العربي والفلسطيني» المدمج بمصلحة إسرائيلية عليا مخترقةً معظم مساراته، وأصبحت رؤيتها الاستعمارية، محل إعجاب أنظمة عربية تروج لنجاح نموذجها المتبع في قهر الشعب الفلسطيني وبقبضة القمع والوحشية التي تأسست عليها، وأبقت المحتل طرفاً قوياً والعربي ضعيفاً بحاجة لاستدراج تجربة صهيونية متفوقة تجدد حيوية الاستبداد المتزعزع.

من زمن التطبيع لزمن التنسيق

في ماضي التطبيع العربي مع إسرائيل، كثرت التساؤلات عن مستقبل ومغزى العلاقة العربية معها، بالرغم من أن أحداً لم يكن يغفل خطوط العلاقة والمناورة الصهيونية باستدراج الأطراف العربية له، ومن ثم الانخراط الفلسطيني منذ أوسلو باتفاقات جوهرها لا يختلف عن الانصياع العربي للمطالب الصهيونية، وترجيح كفتها الاقتصادية والأمنية والسياسية لصالح إسرائيل بكل المقاييس والأرقام، ليس فيها أي وهم متوقع من أن تفرط إسرائيل والحركة الصهيونية التي أمسكت بنجاح زمام المبادرة في اختيار عواصم التطبيع العربي بردٍ دموي على الثورات، من أن تفرط بزمام المبادرة في صياغة شكل العلاقات بين «شُركائها» بالسلام للإقرار بالحقوق الفلسطينية. هذا ما تشير إليه بوضوح أسس العلاقة من زمن التطبيع العربي مع إسرائيل، إلى زمن التنسيق الأمني مع الاحتلال، والمخصص بالأساس لصناعة جيل فلسطيني جديد يعتمد على عمق ارتباطه بالمحتل برعاية أميركية مشرفة على برامجه، وتحويل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية إلى سلاح يوفر الأمن للمستوطنين ويمنع أي تحرك مقاوم لهم، اتُخذت هذه العلاقة ذريعة رسمية للتغطية على عمليات التطبيع العربي مع إسرائيل، إضافة لتبرير وتبني الرواية الصهيونية المتجولة بحرية في مدن وعواصم عربية، وتردف الحالة الفلسطينية بالمفهوم الصهيوني للتعبير عن تحللها من القضية الفلسطينية، تكامل الحالة العربية المطبعة والتنسيق الأمني المؤازر للاحتلال وفق المبدأ القائل بأن خيل السبق لم تعتد أن تؤازر بعضها بعضاً على أولوية الفوز وهي في الميدان، تتسابق أنظمة عربية مع السلطة الفلسطينية لتعزيز الانطباع لدى المستوى الأمني والسياسي الإسرائيلي بأنها على السكة الصحيحة التي تحمي المشروع الصهيوني، وبأن وجودها مرتبط على هذا المسار بمحاربة كل أشكال مناهضة نظام الأبارتهيد وتجريم كل فعل مقاوم له.

قراءة

فلسطينيو 48 والمشروع الصهيوني في الوقت الراهن

ترى هبّة الكرامة أنها في حالة اشتباك دائم بل و تتبنى مقولة الاشتباك، ولا تنصاع للأحزاب والحركات السياسية ولا لسقفها الجامع لجنة المتابعة العليا وهي الهيئة الكيانية التمثيلية لفلسطينيي الـ48. هذا كله جار في سياق أوسع وهو قبول النظام العربي لإسرائيل طرفا فعالا وحليفا إقليميا ممكنا

أمير مخّول

وقفة احتجاجية في القدس ضد مخططات تهويد النقب (مناحيم كهانا/فرانس برس)

إذا اعتمدنا توصيف «ساحة الاشتباك»، فإنّ هذه الحالة تعود إلى بداية المشروع الصهيوني الأوروبيّ المنشأ الاستعماري الاستيطاني في فلسطين والقائم على طرد شعبها، مدعوما بتصريح بلفور ويمكن عزو ذلك إلى معاهدة سايكس بيكو لهندسة المنطقة وتقاسم نفوذها ما بين البلدين الاستعماريين الأكبرين في حينه، إلا أن الأطماع فيها سبقت هذه الأحداث. لم تكن فلسطين يوما خارج حالة الاشتباك الذي فُرض عليها وبات شعبها ضحيته المباشرة. بل وتواصلت طموحات المشروع الصهيوني بعد نكبة العام 1948 في السعي العملي إلى «تصحيح الخطأ التاريخي» المتمثل ببقاء حوالي الـ160 ألف فلسطيني ضمن حدود إسرائيل وذلك لطردهم من البلاد وتطهيرها من كل وجود عربي. لقد أدركت المؤسسة الصهيونية ودولتها الناشئة مدى التحدي الذي يشكّله، بنظرة مستقبليّة، بقاءُ هذه المجموعة من الشعب الفلسطيني حتى وإن كانت مهزومة، ولذلك أخضعاها إلى منظومة الغيتوهات والحكم العسكري والرقابة والضبط إلى حين يتسنى طردها. وقد أتي ذلك استكمالا للهدف الجوهري في منع عودة اللاجئين، سعياً لإنهاء قضية فلسطين.

لقد أعادت الثورة الفلسطينية ومسيرة التحرر الوطني بقيادة «م ت ف» في الستينيات والسبعينيات رسم قضية فلسطين وبقوة على خارطة العالم وفي جدول اعماله. بل إن معظم العمليات - وليس جميعها - كانت ساحتها خارج الوطن أو على حدود الوطن، ومهما بَعُدَ ميدانها، فقد كانت أعين الفدائيين والفدائيات على فلسطين ومن أجل فلسطين. في موازاة ذلك تحوّل نضال فلسطينيي الـ48 الذين بقوا في وطنهم من نضال من أجل البقاء إلى نضال اشتباك بدءا من التصدي للحكم العسكري مرورا بيوم الأرض 1976 والحركة الطلابية العربية الفلسطينية في الجامعات الإسرائيلية وبالذات سنوات السبعين والثمانين ومساحات الثقافة وأدب المقاومة الفلسطيني، وهبّة القدس والأقصى من العام 2000 وفي هبة الكرامة من العام 2021، لقد انتقل فيها هذا الجزء من الشعب الفلسطيني من التمحور في وعي الهوية الفلسطينية وفي مواجهة مشاريع الأسرلة، إلى وعي القضيّة الفلسطينية وضمنها حماية الوجود في الوطن، ومن ضمن ذلك، ما شهدته مؤخراً المدن الفلسطينية الساحلية التاريخية، وما شهده النقب الذي يخضع لمخطط تطهير عرقي وغزو صهيوني للقضاء على الوجود العربي فيه، خدمة لعقيدة التهويد الصهيونية الراسخة، وخدمة لمشاريع استراتيجية مع دول «الاتفاقات الإبراهيمية» في مجال التجارة العالمية والتعاون الأمني.

في مقابل التصعيد العدواني الإسرائيلي المتعدد الأوجه والأذرع عليهم، هناك ثلاثة تحولات متنافرة يشهدها فلسطينيّو 48؛ تراجع دور الحركة السياسية ومشروعها الوطني السياسي الوحدوي، دخول حزب عربي فلسطيني الائتلاف الحاكم تعبيراً عن نخب وقطاعات تقبل بهذا الاندماج المشوّه، ويعترض على مجمل المسيرة الكفاحية لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني وبالذات فك الارتباط بين النضال الوطني الفلسطيني وتحصيل الحقوق، بينما التحول الثالث هو ما شهدناه في هبّة الكرامة ولا يزال، وله جذوره، من حراكات شعبية وحصريا شبابية في غالبيتها في حالة قرار ذاتي وترى نفسها في حالة اشتباك دائم بل وتتبنى مقولة الاشتباك، ولا تنصاع للأحزاب والحركات السياسية ولا لسقفها الجامع لجنة المتابعة العليا وهي الهيئة الكيانية التمثيلية لفلسطينيي الـ48. هذا كله جار في سياق أوسع وهو قبول النظام العربي لإسرائيل طرفا فعالا وحليفا إقليميا ممكنا. إنَّ كَون المشروع الصهيوني قد نجح في التغلغل وكسْب حزب عربي فلسطيني في الائتلاف الحاكم، فهذا إنجاز له. وبانضمام الحركة الإسلامية الجنوبية – القائمة العربية الموحدة للائتلاف الصهيوني الحاكم إضعاف للحركة الوطنية، وإحداث شرخ جوهري ليس نتاج نزوة بل نتاج مشروع سياسي بديل ونقيض لها. يعيدنا هذا التطور إلى خطاب الهوية التي شكّلت محوراً ضرورياً في سنوات التسعين والعقد الأول من القرن الحالي، بينما اليوم لم تعد الهوية المعلنة بحدّ ذاتها معيارا، بل تآكلت في هذا الصدد، فالقائمة العربية الموحدة الشريكة في ائتلاف حكومة بينت الفاشية والعدائية لكل ما هو فلسطيني، تعتبر نفسها فلسطينية وعربية وإسلامية. بينما على النقيض منها على سبيل المثال، فإن الحركة الاسلامية الشمالية المحظورة إسرائيلياً تعتبر نفسها حركة عربية وفلسطينية وإسلامية، إلا أنها على النقيض من الموحدة ترفض المشاركة في انتخابات الكنيست، وهي صاحبة مشروع «الأقصى في خطر» والذي حظرته إسرائيل، وهي جزء عضوي من الحركة الوطنية في الداخل.

> **نجحت النضالات الشعبية بشمل فلسطينيي الداخل في تحقيقات الانتهاكات الإسرائيلية**

إن الصهيونية فكراً وممارسةً لا تقبل بعدم الاشتباك حتى ولا مع الفلسطينيين الموالين لها، لأنّ مجرد وجودهم في وطنهم هو حالة اشتباك بالنسبة لها، في حين أنها كجهاز دولة تملك القوة والقدرة على الاستعاضة عن أدوات الاشتباك المكشوف بالاشتباك الناعم أي بالضبط والرقابة وصنع السياسات التفتيتية للفلسطينيين، ولا تكتفي بذلك بل تذهب إلى استخدام آليات الردع العدوانية بعد أن اعتبرت بكل مؤسساتها السياسية والقضائية والأمنية والعسكرية أن فلسطينيي 48 هم جبهة دائمة الحضور في كل مواجهة مع أية جهة فلسطينية شعبية كانت أم فصائلية أم كيانية سلطوية. كما أنها تسعى من خلال إتاحة اقتصاد السلاح والجريمة بين فلسطينيي 48 إلى تبديد الدور المتصاعد فلسطينياً والذي يلعبه هؤلاء، بينما الهدف هو تدمير مجمل المشروع الوطني الفلسطيني.

ليس من الدقة بمكان حصر مفهوم المواجهة في مستوى المظاهرات والمواجهات الميدانية رغم عظمة دورها، بينما نرى مثلاً أنّ مجمل تعاظم القوة السياسية الشعبية والبرلمانية والحقوقية لفلسطينيي 48 وتحدّيهم للدولة اليهودية، هو ما دفع بالدولة إلى تشريع قانون القومية والذي تواصل سنين عديدة، وهو قانون أساسٍ قد يبدو بالمفهوم الصهيوني حصناً منيعاً لإسرائيل في نظر ذاتها، إلا أنه لم يغيّر المعادلة ولا جوهر هذه الدولة، فإسرائيل هي فعلياً أكثر عنصرية واستعماريّةً من مجموع قوانينها بما فيها قانون القومية. بل إنّ هذا القانون قد عزز الخطاب الحقوقي لدى الفلسطينيين، وكشف جوهر إسرائيل الاستعماري الاستيطاني العنصري أكثر.

مسيرة «استقلالهم نكبتنا» السنوية في يوم «استقلال إسرائيل» والتي يشارك فيها الآلاف إلى إحدى البلدات المهجّرة نيابة عن كل فلسطين ولاجئيها، هي مسيرة تحمل رواية أهل البلاد الفلسطينيين والمتصارعة مع رواية المستعمر المستوطن ليس فقط في المجاز وإنما على أرض الوطن وحتى في الاتجاه المعاكس من ذات الشارع حيث ترى في جهة إعلام فلسطين تتحدى إعلام الصهيونية الاحتفالية، وتضع المرآة أمام المجتمع الاسرائيلي.

ضمن ما ذكر آنفا عن وعي القضية، هناك جهوزية شعبية لافتة تجمع ما بين العفوي والمنظم، وسريعة التحرك والتواصل، وواعية لدورها لمواجهة كل ما يحدث مع مركبات الشعب الفلسطيني الأخرى. سواء في مساندة صمود أهالي حي الشيخ جراح في القدس، أم في مساندة الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، أم في نفق الحرية الذي أكد أن المستحيل ليس مستحيلاً، أم في مناهضة العدوان على غزة، وفي مسيرات العودة والدفاع عن الوجود بكل أشكاله بما فيها مخططات التهويد وهدم البيوت والجريمة المنظمة. كما تم تحويل مَلَكَة الجيل الشاب بالتحكم بوسائل الاتصال الاجتماعي أم بالتنادي والتجند متعدد المواقع، كما أنها أتاحت المجال لخلق فلسطين متكاملة ولالتئام شمل شعبها بأدوات افتراضية تتيح له أن يتصرف كشعب وأن يلتقي في كل لحظة، وأن تجتمع قضيته.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

طموحات كبيرة

تشهد الحالة الفلسطينية اليوم تعاظما للفجوة القائمة بين طموحات الشعب وبالذات أحلام الأجيال الصاعدة، وبين قدرات وإرادات وأفاق عمل الحركة السياسية الفصائلية والحزبية على السواء. إنها حالة تعوّق تراكم الإنجازات بل أشبه بمعادلة ملء برميل من دون قاع بالماء. فالأمر ممكن نظريّاً، لكنه يحتاج الى مجهود مضاعف عدة مرات وسكب الماء بقوة وبوتيرة اسرع من قدرة التبذير في القاع. هذا هو فائض الثمن الذي يدفعه الشعب الفلسطيني، وعليه فإن غياب المشروع التحرري الفلسطيني يشكل العائق الأكبر أمام مراكمة الإنجازات، ويؤدي بالشعب إلى دفع ثمن أكبر، ليس ثمنا سياسيا فحسب بل بأرواح خيرة أبنائه وبناته وبآفاق تطوره. ليس الفلسطينيون في حالة صراع متكافئ مع إسرائيل، لكن الشعوب لا تسير فقط حسب توازنات القوى ولا حسب قواعد لعبة المستعمر. بل إن إصرارها على الحق هو قوة وإرادتها إن توفّرت هي قوة هائلة. الشعب الفلسطيني ينتج روح الاشتباك والمقاومة الشعبية التحررية إلا أن منظومة المراكمة لا تقوم بالاستفادة من روح الشعب.

المقاومة الفلسطينية وفواتير مسبوقة الدفع في غزة

تؤدي المقاومة الفلسطينية في غزة دوراً محورياً في الوقائع الحالية، كونها تمثل مركز ثقل ردات الفعل الفلسطينية التي يتوقى منها الجانب الإسرائيلي

رفقة شقور

شهد شهر رمضان في فلسطين المحتلة لهذا العام 2022 هبّة في القدس وعدة مناطق، شبيهة بسابقتها في رمضان 2021، حيث أتت الهبّات المتلاحقة لمواجهة عمليات التهجير والاستيطان في حي الشيخ جراح وحي سلوان وباب العامود. كذلك هدفت إلى التصدي لاعتداءات المستوطنين على المسجد الأقصى ووضع حد لمحاولات التقسيم الزماني والمكاني الذي تسعى إليه الجماعات الدينية الصهيونية المتطرفة لتغيير واقع القدس الإسلامي.

تفاعل الشارع الفلسطيني مع دعوات الرباط في المسجد الأقصى ومسجد قبّة الصخرة، وشهد شهر رمضان توافداً للفلسطينيين من كافة أنحاء فلسطين المحتلة إلى ساحات المسجد. وتذرعت الشرطة الإسرائيلية بعمليات الاعتكاف داخل تلك الساحات ليلاً ونهاراً، وأطلقت عليها اسم أعمال الشغب، وأطلقت في مواجهتها سلسلة إجراءات قمعية.

مثلت العديد من الوقائع الفلسطينية وداخل الحكومة الإسرائيلية وصفة تفجير جاهزة للأوضاع، وتمثلت تلك العوامل في عدة محاور:

أولاً: محاولات اليمين الإسرائيلي المتطرف مد جسور الثقة بينه وبين الجمهور الصهيوني وبين المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، حيث طمحت قيادات اليمين المتطرف إلى رصد المناطق الفلسطينية التي لديها قابلية للاشتباك مع قوات الاحتلال العسكرية في نقاط محددة، خرجت عن سيطرتها لاحقاً.

ثانياً: معاناة حكومات الاحتلال الإسرائيلي من أزمات متلاحقة، جعلها تحاول خلق حالة من الرعب والتهديد الأمني، بانشغالها بإشعال نقاط مواجهة محددة على الجانب الفلسطيني، لإظهار بطشها وقدرتها على السيطرة الأمنية والعسكرية على الأرض، خاصة بعد العمليات الفدائية التي تم تنفيذها في داخل الأراضي المحتلة عام 1948 من قبل ضياء حمارشة ورعد حازم، وما أحدثته تلك العمليات الفدائية من صدمة أمنية في الجانب الإسرائيلي، الذي رغم إمكانياته الأمنية العالية والمتفوقة إلا أنه وقف عاجزاً أمام تلك العمليات الفدائية الفردية، والتي أثارت ما أثارته من رعب إسرائيلي، خاصة بارتباط شهر رمضان لدى الإسرائيلي بتنامي عمليات المقاومة الفلسطينية، والخطر الأمني المحدق بكافة أماكن تواجده.

ثالثاً: ساهم في تفاقم الاحتكاكات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي صعوبة الحديث عن تسوية سياسية أو تسويقها داخلياً، سواء في الجانب الفلسطيني أو في الجانب الإسرائيلي، خاصة أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تغيّر وجوهها لكنها ثابتة على نفس العقيدة الصهيونية اليمينية المتطرفة، التي ترى ضرورة القمع الوجودي والمعنوي لكل ما هو فلسطيني، حتى اصطدمت بواقع الهبّات التي كشفت عن جيل فلسطيني جديد رافض لخيار التسوية، خاصة في ظل انهيار دور منظمة التحرير الفلسطينية في رسم خريطة المواجهة وأشكالها الملحّة، وتحوّل ذلك الدور للشارع الفلسطيني الذي بدأ بدوره يقود قيادات الفصائل الفلسطينية بدلاً من أن ينقاد لها.

رابعاً: بعد عمليات التطبيع المستمرة في الجانب العربي، كذلك عمليات التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، واقتصار دور السلطة الفلسطينية على عمليات شجب واستنكار صورية لممارسات الاحتلال الاستيطانية والقمعية، مع رغبة في الحفاظ على الامتيازات المقدمة لها من المجتمع الدولي ومن جانب الاحتلال، في الوقت الذي لم يعجبها ما على الطاولة ولا ما تحت الطاولة ولم تقرر قلب الطاولة على خيار التسوية، فإن انسياقها لترديد خيارات ميتة من قبل الجانب الإسرائيلي كخيار حل الدولتين أو استئناف المفاوضات، قد قضى على دورها السياسي الفعلي في الجانب الفلسطيني، حيث اعتادت على تقديم حقن تخدير سياسية لمدة الثلاثين عاماً التي تلت اتفاقية أوسلو، وهذا ما جعل الشارع الفلسطيني يتحرك بعيداً عن عجز القيادة السياسية المتشبثة بامتيازاتها.

خامساً: تسريع وتيرة كسر حاجز الخوف كان المسؤول المباشر عنه عملية سيف القدس التي انطلقت من غزة العام الماضي 2021، من أجل إسناد وحماية المرابطين والمرابطات في القدس، حيث أظهرت المقاومة الفلسطينية تطوراً ملحوظاً في تغيير قواعد الاشتباك، فقد وقف الاحتلال الإسرائيلي عاجزاً عن رصد هذا التطور، على الرغم من كافة الإمكانيات والتقنيات الحديثة، حيث تركزت أهدافه حينها على الأبراج السكنية، ومكاتب المؤسسات الإعلامية، كما فشلت في تضليل المقاومة بوهم مواجهة برية، حيث كان من المؤكد حينها اتجاه الجانب الإسرائيلي إلى تشكيل لجان تحقيق بهدف التحقيق في التقصير في تقدير الموقف الأمني والعسكري، ورصد تطور إمكانيات المقاومة، مما وضع رؤوسا أمنية وسياسية وعسكرية صهيونية في مرمى منتقديها، فحاولت التعافي من تجربة سيف القدس بمحاولة صنع سجل متطرف جديد، بإطلاق يد العنف والتنكيل الأمني الصهيوني في الجانب الفلسطيني.

في هذه الأثناء وبعد إشعال نقاط مواجهة خرجت عن سيطرة الجانب الإسرائيلي الذي كان يطمح إلى حصر تلك المواجهة في مدن محددة ونقاط اشتباك محددة وتحت سيطرته، فإن الجانب الإسرائيلي معنيّ بعدم توسع دائرة الاشتباكات كي لا تصل إلى الأراضي المحتلة عام 1948، والتي أبدت وحدة غير مسبوقة مع أجزائها الفلسطينية في الضفة وغزة في معركة سيف القدس وبعد معركة سيف القدس، حيث أثبتت الحراكات داخل المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948 فشل مشروع التهويد والأسرلة لذلك المجتمع الفلسطيني الذي ضاق ذرعاً بسياسات التمييز العنصري التي يمارسها عليه الكيان المحتل لعقود.

> **طرحت المقاومة أمام الشارع تجربة الممكنات في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**

تتجه الأنظار في هذه الأثناء إلى حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وكيفية رد المقاومة على اقتحامات المسجد الأقصى. وفي الواقع، فإن المقاومة الفلسطينية في غزة تمارسُ دوراً مزدوجاً على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حتى بدون عمل عسكري مباشر كما حدث في سيف القدس. فمن جهة، ساهمت المقاومة الفلسطينية حين وضعت تل أبيب تحت مرمى نيرانها، في استعادة البوصلة الفلسطينية نحو الواقعية السياسية الصادمة، حين وضعت الشعب الفلسطيني أمام تجربتين مختلفتين، تجربة التسوية السياسية التي تمثلها السلطة وما جلبتها من نسف للمشروع الوطني الفلسطيني، وتجربة المقاومة الفلسطينية التي حققت توازن الرعب، وأصبح المحتلون بحكم إخطارات قائدها محمد ضيف أبو خالد يخرجون أو يدخلون للملاجئ. لقد حصرت المقاومة الفلسطينية خيارات الفلسطيني بين خيارين: الإذلال المطلق أو الكرامة، واتضح لاحقاً عبر أحداث بيتا حراس الجبل، والعمليات الفدائية الفردية، ومواجهات مخيم جنين وبلدة جنين، بأن الشارع الفلسطيني لم يعد ينصت لقيادة منظمة التحرير، التي فقدت قدرتها على الإقناع والجدل السياسي بخيار التسوية، أمام خيار المقاومة الذي يلتف حوله الخيار الجماهيري.

لقد ساهمت حركة المقاومة الفلسطينية في غزة في تطوير فكر وأساليب وأدوات وخطاب المقاومة الفلسطينية في بيتا وجنين والخليل والقدس والأراضي المحتلة عام 1948، حيث طرحت أمام الشارع الفلسطيني تجربة الممكنات الفلسطينية من غزة المحاصرة منذ سنوات، والتي أثبتت قدرتها على خلق واقع جديد على الأرض رغم محدودية الإمكانيات.

تظاهرة في غزة تتوعد التصعيد الإسرائيلي في الأقصى (يوسف مسعود/Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

كشف حقيقة الصهيونية دولياً وصراعها المستمر

تمحو إسرائيل و تزيل كل ما يثبت الوجود الجسدي والتاريخي والثقافي للشعب الفلسطيني المهجر، وبذلك تمحو تاريخه الثقافي من المنطقة

وفاء بهاني

تظاهرة مؤيدة لفلسطين في أمستردام 23 / 4/ 2022 (آنّا فيرنانديز/Getty)

يتمثل جوهر المشروع الصهيوني في الترانسفير والتطهير العرقي، حيث يقوم المشروع على أنقاضِ شعبٍ آخَرَ، وهناك ثلاثَ استراتيجيات تقومُ عليها الفكرة الترانسفيرية الصهيونية: الأولى: تتمثّل في إنكار وجود الشّعْبِ الفلسطيني كَمُقدِّمةٍ لتجريدِهِ من حقوقهِ: الوطنية، والسياسية، وصولاً إلى ترحيله عن أرضه، أما الثّانية فتتمثّل في ممارسةِ التَّطهيرِ العِرْقِيِّ بحق الشعبِ الفلسطيني، كما حدث عام 1948 بتهجيرِ أكثر من نصفه عن أرضه، أما الثّالثة: فهي استراتيجية (الترانسفير الزّاحف) بوسائلَ مختلفةٍ، حيثُ بدأ في هذه الاستراتيجية بعد حرب حزيرانَ عام 1967، وهي مستمرة حتى يومنا هذا، وقد شكّلت هذه الاستراتيجيات الثلاث جوهر المشروع الصهيوني منذ أكثر من مائة عام. تمحو إسرائيل وتزيل كل ما يثبت الوجود الجسدي والتاريخي والثقافي للشعب الفلسطيني المهجر، وبذلك تمحو تاريخه الثقافي من المنطقة، كي تضمن أن الشعب الفلسطيني الذي هجر قسرا لن يتمكن من العودة إلى أرضه.

كان القادة الصهاينة يصدرون أوامر تقضي بتطهير المناطق التي كانت تستولي عليها قواتهم من الشعب الفلسطيني، وترسخت هذه السياسة بشكل بارز بين عامي 1948-1949 واستمرت حتى الوقت الحاضر، لا سيما في مدينة القدس التي تواجه اليوم شتى أنواع الممارسات العنصرية.

أما مقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، التي رفعها الصّهاينة كشعار لجوهر المشروعِ الصهيوني، فهي في الشق الأول منها تُمَثِّلُ نفياً لوجود شعب على أرض فلسطينَ، كمقدمةٍ لتبرير ما يعتزم الصهاينةُ تنفيذَهُ على الأرض بحق الفلسطينيين، وذلك بهدفِ تحقيقِ غاية المشروعِ الصُّهيوني، بإقامة دولةٍ يهودية على أنقاضه. فمن أجل أن يحقق اليهودُ الصهاينة مشروعهم، طالبوا بالأرض التوراتية، واستحضروها، أو بالأحرى اخترعوها مهداً لحركتهم القومية الجديدة، وبحسب زعمهم أصبحتْ فلسطينُ بلداً يحتله غرباء، ويجب استردادها منهم. وفي مرحلتها المبكرة وطبقاً لتوجيه هرتزل، كشفتِ الحركةُ الصهيونية عن سِمَتَيْنِ أساسيتينِ كانت لهما أهمية جوهريةً ومستمرةً في تاريخها الّلاحق وهما: عدم الاعتراف بفلسطين، والسعي نحو التَّحالف مع قوى عظمى، وكان تجاهل الفلسطينيينَ اتِّجاهاً مُمَيَّزا للسِّياسَةِ الصُّهيونية منذ المؤتمر الصهيوني الأول. وهكذا دأب القادة الصهاينة على تجاهل وجودِ الشّعْبِ الفلسطيني، وعلى العمل على ترحيلة كَما حدث عام 1948، ولم يتوقّف هذا التَّجاهُلُ، وَنَفْيُ وجودِ الشَّعْبِ الفلسطيني بعد نكبة فلسطين، بل استَمَرَّ حتى بعد حرب 1967، كاستراتيجية في خطاب قادة إسرائيل، ولَعَل عبارةَ غولدا مائير الشهيرة تُلَخِّصُ هذا التَّوجُّهَ، حيث قالت، «ليس حقيقياً أنه كان هناك أناسٌ فلسطينيون في فلسطين، يعتبرون أنفسهم الشَّعب الفلسطيني، ونحن جئنا وألقينا بهم في الخارج، وأخذنا وطنهم...إنَّهُمْ لَمْ يكونوا موجودين. وليس عبثا أن يأتي القرار العسكري الإسرائيلي الأخطر في تاريخ الاحتلال، الذي يمثل في الخريطة السياسية الأيديولوجية الصهيونية خلاصة الفكر الصهيوني الاقتلاعي الاستيطاني الإحلالي في فلسطين، والتي أخذت الحكومات الصهيونية المتعاقبة تعمل بها وتطبقها تباعا على نحو سافر. ولذلك، في عهد نتنياهو قد أعلن أمام مؤتمر هرتسليا عن خطة إحياء وتجديد تهويد نحو ثلاثين ألف معلم تاريخي تراثي في القدس وانحاء الضفة وفلسطين بزعم أنها يهودية، فإنه يبلغ بذلك ذروة المخططات الصهيونية الرامية إلى محو وشطب كل الآثار والرموز السيادية المرتبطة بالتاريخ العربي في فلسطين، وإحكام القبضة الصهيونية الإستراتيجية على الأرض والسكان. تنامت أفكار ومشاريع وممارسات الترحيل والتهجير والتطهير العرقي ضد الفلسطينيين في ظل الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى 1987، لتصل إلى ذروتها في ظل انتفاضة الأقصى 2000. هناك عوامل أخرى ساهمت في إطالة بقاء المشروع الصهيوني في فلسطين، منها نجاحه في بناء تحالف استراتيجي فريد من نوعه مع الدولة العظمى؛ الولايات المتحدة الأميركية، إضافةً إلى التحالفات القوية مع الدول الغربية، والتي أسّستها «إسرائيل» منذ نشأتها، والعلاقات الدولية، واكتساب الشرعية والغطاء من الدول العظمى، وعامل بناء القوة العسكرية والتفوق العسكري النوعي على مجموع الدول العربية. راكم المشروع الصهيوني المزيد من النجاحات على صعيد كسر العزلة عنه بوصفه قوة احتلال، وأحدث اختراقات نوعية في الجدار العربي منذ إبرام معاهدة «كامب ديفيد» بين مصر و«إسرائيل» في العام 1979، مروراً بتوقيع اتفاقية «أوسلو» بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل» في العام 1993، واتفاقية «وادي عربة» بين الأردن و«إسرائيل» في العام 1994، وصولاً إلى اتفاقيات التطبيع أو ما يطلق عليها أميركياً وإسرائيلياً اسم «اتفاقيات أبراهام».

> **وقف الممارسات الاستيطانية لن يكون عبر انتظار الضمير الحر للمجتمع الدولي**

وفي ظل الواقع الدولي المتسم بسيادة لغة المصالح وطغيان قانون القوة، والذي يُعد دعم الولايات المتحدة لدولة الاحتلال في كل إجراءاتها غير الشرعية في فلسطين، بما فيها ضم الأراضي المستولى عليها قسرًا، إلى إقليمها أهمَّ تجلياته. لا بد من استقصاء فرص نجاح المحكمة الجنائية الدولية في الحد من جريمة الاستيطان كجريمة حرب مستمرة في حق أبناء الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال تتبع مسلسل الاستيطان الإسرائيلي ورصد أهم المشاريع الاستيطانية التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، وبحث موقف القانون الدولي منها، ورصد أهم العوائق السياسية والقانونية التي بإمكانها عرقلة تدخّل المحكمة لوضع حد لسياسة الاستيلاء على الأراضي والضم التي تنهجها إسرائيل في فلسطين، في تحدٍّ سافر للشرعية الدولية وكأنها دولة فوق القانون حتى الأمم المتحدة لا تقدم أي رد فعل ضد جرائم الاحتلال الاستيطانية، سوى كلمات روتينية وتصريحات بروتوكولية لطيفة، لا تحمل أي آثار أو تداعيات سلبية على دولة الاحتلال، بل إنها لا تعبأ بها من الأساس، وهو ما يمكننا من القول: إن ممارسات المجتمع الدولي، تساهم بشكل كبير في التواطؤ على حماية الكيان الصهيوني الغاصب.

إن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، التي رأت في الاستيطان خرقًا سافرًا للقانون الدولي، وجريمة حرب تنتهك حقوق الفلسطينيين، رغم ذلك، فإن إسرائيل مستمرة في سياسة الاستيلاء على الأراضي المحتلة وضمها إلى إقليمها، غير عابئة بما يدور حولها من شجب وتنديد. ويمكن إرجاع الاستخفاف الإسرائيلي بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية إلى الدعم الأميركي اللامحدود للمشروع الصهيوني في الشرق الأوسط، الأمر الذي يفسر عدم اتخاذ مجلس الأمن تدابير زجرية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، واكتفاءه بالشجب والتذكير بمسؤولية إسرائيل كقوة احتلال.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قضية

تحديد الحكومة الإسرائيلية فترات زمنية لدخول آمن لجماعات الهيكل، يكشف أن مخطط التهويد بات على رأس أولويات حكومات إسرائيل، مستخفة بمواقف الأطراف ذات الصلة، سواء الأمم المتحدة أو منظمة الدول الإسلامية أو الجامعة العربية أو ملك المغرب، لكونه يرأس لجنة القدس، أو الأردن صاحب الوصاية ورعاية المسجد الأقصى منذ عام 1967، وأيضاً منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية، والذي يؤكد أن حكومة إسرائيل ومعها جماعات اليمين الديني لن تكتفي فقط بتحديد ساعات صباحية يومياً لدخول المستوطنين، بل ستعمل بعد فترة زمنية على تحديد ساعات أخرى بعد الظهر، لتكون قد أنهت التقسيم الزماني والمكاني

القدس ساحة المواجهة الدائمة

ثورات وهبّات جماعية منذ القرن الماضي

عادل شديد

لم تكن المواجهة الحالية التي تشهدها مدينة القدس والمسجد الأقصى الأولى، بل تأتي امتداداً لعشرات الثورات والهبّات الجماعية منذ القرن الماضي، التي بدأت مع أول هبّة فلسطينية ضد الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني عام 1920، وتلتها عدة ثورات وهبّات جماعية أدت إلى سقوط آلاف الشهداء الفلسطينيين والجرحى. ولكن ما يحدث بالأيام الأخيرة يعتبر الأخطر، بتبني حكومة الاحتلال الإسرائيلي مشروع اليمين الديني المتطرف، وخاصة حركات وجماعات الهيكل لبناء الهيكل المزعوم، بدءاً من التقسيم الزماني الذي تُرجم ممارسةً حين أعلنت كل الجهات الإسرائيلية، السياسية منها والأمنية، أن المسجد الأقصى بات مفتوحاً أمام اليهود طوال أيام الأسبوع من الساعة السابعة صباحاً وحتى العاشرة والنصف، ما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد المستوطنين الذين يقتحمون الأقصى، بما أن الأمر أصبح سياسة رسمية، وليست محاولات من قبل جماعات الهيكل.

تحديد الحكومة الإسرائيلية فترات زمنية لدخول آمن لجماعات الهيكل، يكشف أن مخطط التهويد بات على رأس أولويات حكومات إسرائيل، مستخفة بمواقف الأطراف ذات الصلة، سواء الأمم المتحدة أو منظمة الدول الإسلامية أو

> **القضية الفلسطينية أكبر وأشمل من القدس، إلا أنها شكلت المحور الأهم في الصراع**

الجامعة العربية أو ملك المغرب، لكونه يرأس لجنة القدس أو الأردن صاحبة الوصاية ورعاية المسجد الأقصى منذ عام 1967، وأيضاً منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية، ويؤكد أن حكومة إسرائيل، ومعها جماعات اليمين الديني، لن تكتفي فقط بتحديد ساعات صباحية يومياً لدخول المستوطنين، بل ستعمل بعد فترة زمنية على تحديد ساعات أخرى بعد الظهر، لتكون قد أنهت التقسيم الزماني والمكاني، مانعة بذلك دخول المسلمين لتلك الأماكن في أوقات دخول اليهود، لتنتقل إلى المرحلة الأخطر والمتمثلة بفتح النفق تحت المسجد، كمقدمة لهدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل الذي أصبح الكثيرون من تيارات اليمين يتمنون إنجازه بسرعة. وكشفت آخر دراسة أن أكثر من 70% من مؤيدي اليمين الديني الاستيطاني يرغبون في زيارته والصلاة فيه، وذلك رغم فتوى المؤسسة الدينية الرسمية (الحاخامية الرسمية)، التي تحظر على اليهود اقتحام المسجد الأقصى لأسباب دينية، إلا أن العقد الماضي كشف زيادة كبيرة في أوساط التيارات الدينية الاستيطانية التي لم تعد ترى الحاخامية الرسمية مرجعية دينية، بعد تبلور مؤسسات حاخاماتية خاصة بالمستوطنين، وتصدر فتاويها الدينية لخدمة مشروعها القومي الاستيطاني.

القضية الفلسطينية أكبر وأشمل من الصراع على القدس، إلا أنها شكلت المحور الأهم في الصراع الاسرائيلي العربي، لأهميتها التاريخية والدينية ومكانتها في الضمير العالمي، وقد تعمّق ذلك في السنوات الأخيرة، سواء بسبب تصاعد اقتحامات المستوطنين التي تضاعفت أكثر من 6 مرات مقارنة بالعشرية الأولى من الألفية الثانية، أو بعد اعتراف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقله سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، وقد أدى ذلك إلى تمسك الشعب الفلسطيني، وخاصة المقدسيين، بمسجدهم، لكونه جزءاً من هويتهم الدينية والثقافية والوطنية، والذي تجسد بفعاليات المرابطين والمرابطات داخل الأقصى منذ عام 2013، ما شكل إزعاجاً للاحتلال ومشروعه الرامي إلى تهويد المسجد، والذي كشف دوراً نضالياً مميزاً للمرأة المقدسية، رغم ما تعرضت له المقدسيات من ملاحقات احتلالية، سواء بضربهنّ أو حتى منعهن من الدخول إلى المسجد الأقصى لفترات طويلة، إلا أن تلك الإجراءات لم تنجح في ثنيهن عن مواصلة الرباط والنضال، لا بل إن إعدادهنّ بازدياد يوماً عن يوم.

منذ بداية المشروع الصهيوني، شكلت القدس والمسجد الأقصى المركب الأهم في الصراع القادر على تحريك المقدسيين والفلسطينيين، وكانت عنوان الثورات والهبّات التي حدثت. ففي نيسان 1920، وقعت اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين والاحتلال البريطاني بعد منعه جموعاً فلسطينية من الخليل لدخول القدس للمشاركة في مظاهرات ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية، وأدت إلى مقتل وإصابة عدد من اليهود والشرطة البريطانية، واستشهاد وإصابة عدد من الفلسطينيين، وسُمِّيَت ثورة القدس، وكشفت عن تشكيلات عسكرية من الشرطة البريطانية والمستوطنين اليهود بزعامة جابوتنسكي الذي كان ضمن القوات البريطانية، وشكلت ثورة 1920 الانتقال من مرحلة الوعي الوطني إلى مرحلة المقاومة الشعبية والكفاح المسلح وفاتحة الثورات والهبّات، ودفع دور أهالي الخليل المميز في تلك الثورة إلى مطالبتهم بالبقاء في القدس للوقوف في وجه الهجرات الصهيونية للمدينة، ما دفع المئات من أهالي مدينة الخليل إلى الرحيل إلى القدس في ذلك العام والبقاء فيها حتى أصبحوا اليوم عشرات الآلاف، يقفون في وجه المشاريع الصهيونية، وقد قدموا مئات الشهداء وآلاف الجرحى، وهم يدافعون عنها.

رغم سياسات القمع البريطانية، إلا أن الفلسطينيين استمروا في رفضهم لسياسات تنفيذ وعد بلفور، واندلعت احتجاجات عام 1925 ضد منح بريطانيا للحركة الصهيونية أراضي فلسطينية في القدس لإقامة الجامعة العبرية عليها، ثم ثورة البراق التي اندلعت عام 1929 واستمرت لمدة عام، بعد مسيرات استفزازية يهودية تدعي ملكية حائط البراق المسمى عندهم حائط المبكى، وأدت إلى مقتل وإصابة حوالى ألف، مناصفة بين الطرفين، وقد عمّت الأحداث معظم فلسطين، وأعنفها في الخليل التي سقط فيها حوالى 70 قتيلاً يهودياً، وصفد التي تعرّض فيها الفلسطينيون للتهجير منها بعد قتل العشرات منهم، وشهدت يافا وطبريا مواجهات عنيفة.

شكلت نكبة فلسطين في عام 1948 المحطة الأولى لتقسيم مدينة القدس، حين احتُلّ 84% من مساحة المدينة بشكل يتناقض مع قرار التقسيم الخاص بالمدينة. وفي عام 1950 اعتُبِرَت عاصمة إسرائيل، ونُقل الكنيستُ ومقر الحكومة إليها، وسُمِّيَت القدس الغربية، فيما أُطلِقَت تسمية القدس الشرقية على ما بقي تحت السيطرة الأردنية حتى احتلال إسرائيل له عام 1967، حين قال وزير الجيش الإسرائيلي يومها من ساحات المسجد الأقصى إن الجيش الإسرائيلي يحرر الهيكل ويعيده لليهود، ما يعني أن المدينة يهودية، وكانت تحت الاحتلال الأردني، وفي المناسبة نفسها، وبعد إنزال العلم الاسرائيلي عن قبة الصخرة، أبقى ديان الوصاية على المسجد الأقصى ورعايتها داخل البوابات والأسوار بيد الحكومة الأردنية ووزارة أوقافها وإبقاء الوضع القائم على حاله.

اعتبرت تيارات اليمين الديني هزيمة العرب في حرب عام 1967 وما يسمى تحرير القدس، نصراً إلهياً، وشكلت بداية لنهوض التيار القومي بالتيارات الدينية، وخاصة جماعة الحاخام كوك وموشه ليغنفر، المؤمنة بما يسمى أرض إسرائيل الكبرى ويهودا والسامرة والهيكل، وبدأت مساعيها من أجل الاستيطان في القدس والضفة الغربية وتهويدها وتفريغها، وما يحدث الآن من عملية محاصرة مدينة القدس بالجدران السلكية والإسمنتية والاستيطانية وزرع المدينة بمئات آلاف المستوطنين، ليس إلا جزءاً من مشروع تفريغها من أصحابها الأصليين وتهويدها. وشهدت القدس أحداثاً وهبّات كبيرة بسبب استهدافها من قبل الحركة الصهيونية، التي استثمرت الكثير من أجل تغيير هوية المدينة المقدسة ومعالمها وقطع أي رابط بينها وبين الشعب الفلسطيني وتحويلها إلى بيئة طاردة يصعب على المقدسيين البقاء فيها. وكانت أعنف الأحداث التي شهدتها وامتدت إلى باقي المناطق الفلسطينية، حين أحرق اليهودي الأسترالي دينيس مايكل، المسجد الأقصى عام 1969، ثم مواجهات حدثت في السبعينيات والثمانينيات، وذروتها انتفاضة عام 1987، إضافة إلى استشهاد وإصابة المئات في أكتوبر عام 1990 حين ادخل رئيس حركة أمناء الهيكل غرشون سلمون صخرة لوضعها حجراً أساساً للهيكل، ما أدى إلى انفجار الأمور في المسجد الأقصى، وامتدّت إلى أحياء القدس والضفة والقطاع، ثم مواجهة النفق عام 1996 بين الجماهير وأجهزة الأمن الفلسطينية من جهة، والجيش الإسرائيلي ومستوطنيه من الجهة الأخرى، بعد فتح النفق تحت المسجد الأقصى، واستمرت تلك الأحداث ثلاثة أيام، أدت إلى استشهاد حوالى 80 فلسطينياً ما بين مواطن وعنصر أمن فلسطيني، ومقتل 16 إسرائيلياً، من بينهم عسكريون، وإصابة حوالى 100 آخرين.

الانتفاضة الثانية في عام 2000 أدت إلى استشهاد وجرح آلاف الفلسطينيين ومقتل وإصابة آلاف الإسرائيليين أيضاً، وإن كانت عددهم أقل من عدد الفلسطينيين، وجاءت بعد زيارة أرئيل شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى، التي أشعلت المنطقة، واستمرت حتى رحيل الرئيس ياسر عرفات، إلا أنها لم تكن آخر المواجهات بسبب القدس والأقصى، بل اندلعت في الأعوام الأخيرة العديد من الهبّات وموجات المواجهة بين الفلسطينيين والاحتلال، سواء انتفاضة السكاكين والدهس، أو هبّات باب العامود والبوابات المغناطيسية التي أجبر المقدسيون نتنياهو وحكومته على إزالتها بعد استبسالهم بالمواجهة، وفشلت كل مساعي إسرائيل بالالتفاف عليهم، وتخديرهم واستدراجهم إلى مفاوضات التسويف والمماطلة. أما المواجهات الحالية، فلن تكون الأخيرة، بل ستستمر ما بقيت القدس محتلة، لأنه لم يبقَ شيء يوحد الشعب الفلسطيني، وهو قادر على تحريكهم، وهم مستعدون للتضحية من أجله سوى القدس والأقصى، لتبقى المدينة ساحة مواجهة دائمة.

70% من مؤيدي اليمين الديني الاستيطاني يرغبون في زيارة الأقصى والصلاة فيه (مصطفى الخاروف/الأناضول)

هزيمة العقل الاستعماري: جنين نموذجاً للنصر

في جنين يهزم العقل الاستعماري وبدوره يتحول العدو الى مزيد من العنف الأمر الذي يعني مزيداً من الاحتكاك مع الفلسطينيين، مما يحفّز بدوره مزيدا من العمليات الفدائية النوعية

جنين ومخيمها عصيّان على الردع الإسرائيلي وعقوباته الأمنية (نضال اشتية/الأناضول)

بيسان عدوان

يقول الشهيد باسل الأعرج في إحدى مقالاته «إن الفكرة، كل الفكرة أن لا تنكسر من الداخل؛ أن لا يصبح وجود العدو «طبيعياً»، عادياً، يومياً، معاشاً». هذا ما تفعله جنين ومخيمها على الدوام، فهي باتت نموذجا للمقاومة العصية على التفكيك من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية لسلطة أوسلو أو الهزيمة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية وحكومتها، فليس مصادفة أن يطلق عليه العدو «عش الدبابير» حيث يجد العقل الاستعماري نفسه عاجزا أمامها، وأمام هذا الغضب الشعبي في فلسطين المحتلة، ولا يمكن السيطرة عليه أو تحييده أو القضاء عليه، هكذا تخبرنا أرنديت رغم معارضتها لأفكار فانون في مواجهة العقل الاستعماري أنّ «ثمّة أوضاعا تكون فيها القدرة التّدميريّة للعنف هي التّرياق الوحيد... إنّ العنف في ظروف معيّنة أي ذلك الفعل المنجز من دون استشارة العقل، من دون كلام، ومن دون إعمال الفكر في النّتائج يصبح هو الوسيلة الوحيدة لإعادة التّوازن لميزان العدالة».

وعليه تتواصل الهبة الشعبية في مختلف أنحاء الضفة الغربية إسناداً لجنين بعد اقتحام قوات الاحتلال لها على أثر عملية ديزنغوف الأخيرة التي قام بها شاب فلسطيني من مخيم جنين، الذي أشعل بتلك العملية روح المقاومة واستعاد الأعمال الفدائية الرادعة في العمق الإسرائيلي، في عملية يبدو أنها لن تنحسر قريبا وستؤسس لمرحلة جديدة في الصراع ضد المستعمر الصهيوني من جهة، وتطور قدرات المقاومين في جنين وفي مدن الضفة الغربية ومواجهة جنود الاحتلال والمستوطنين في كل فلسطين.

في جنين يجد العدو نفسه عاجزاً إلّا عن اقتحامات محدودة للمخيّم، وبات الفلسطينيون في المدينة متمرّسين في مواجهته، فالعمليات الفردية الفلسطينية تنطلق من هذه المدينة التي تقع في شمال الضفة الغربية متحصنة ببيئة حاضنة للمقاومة، كما أنها منطقة خارجة نسبياً عن السطوة الأمنية لأجهزة السلطة الفلسطينية ليس من الشارع الفلسطيني في جنين بل من داخل تنظيم حركة فتح نفسه، الأمر الذي يفقد السلطة الفلسطينية القدرة على التحرك والتحكم والقبضة الأمنية والاستخباراتية لصالح الاحتلال. ولبعد جنين عن اليد الطولي لوكلاء الاحتلال الإسرائيلي، تنمو البيئة المثلى للمقاومة من خلال توفير وسائل القتال في مخيم جنين ومحيطه، خاصة من قبل حركة الجهاد الإسلامي التي تعد الجهة التي تستقطب كثيرا من شبان المقاومة، تحديدا المنشقين والمتململين من حركة فتح ومن أداء السلطة الفلسطينية، كما يمثل الجهاد الإسلامي في جنين عاملا رئيسيا اجتماعيا واقتصاديا مساندا وداعما لأسر وأهالي الفدائيين.

جغرافية جنين عامل آخر في مقاومتها حيث تقع في شمال الضفة المحتلة، قريبة جدّاً من وسط إسرائيل، حيث العمق الاستراتيجي للعدو خاصة الحكومي، بما يشمل غوش دان وفي وسطها تل أبيب. الأمر الذي يعني وجود خلل وثقوب في الجدار الأمني على اختلاف اشكاله، مما أتاح للفلسطينيين الانتقال من وإلى أراضي عام 1948 بسهولة نسبية، لأغراض وأهداف مختلفة. كل تلك الأسباب تجعل جنين ومخيمها عصيين على الردع الإسرائيلي وعقوباته الأمنية والجماعية وتمثل نموذجا للمحاكاة في المدن القريبة من خطوط التماس مع العدو، ثم انطلاقا منها إلي مدن الضفة الغربية كل حسب جغرافيته خاصة مع ازدياد الرفض الجماهيري للسلطة الفلسطينية وضعف بنيويتها المتنامية.

في جنين يهزم العقل الاستعماري وبدوره يتحول العدو إلى مزيد من العنف الأمر الذي يعني مزيداً من الاحتكاك مع الفلسطينيين، مما يحفّز بدوره مزيدا من العمليات الفدائية النوعية ليس في أو من جنين وحدها، الأمر الذي يعني مزيدا من الخسائر البشرية الإسرائيلية لا سيما في حالة اقتحام المخيم الذي يستدعي ما حصل في عام 2002 في العقل الجمعي الاستعماري من خسائر بشرية خلال المواجهات، ويستدعي أيضاً خطر جر غزة إلى المواجهة على غرار ما جري في معركة «سيف القدس»، مما يعني أن تسقط الحكومة الإسرائيلية الحالية بسرعة فائقة وتخسر الحرب التي تعد لها من فبراير/ شباط الماضي لإنقاذ نفسها. يكشف الكاتب الإسرائيلي «يارون فريدمان» في مقاله على موقع «زمن إسرائيل» حجم التخوُّفات الإسرائيلية من منطقة جغرافية فلسطينية بعينها هي مخيم جنين ومدينته الواقعة شمالي الضفة الغربية، التي تبرز إلى الواجهة دوما بوصفها جبهة عصية على الاحتلال خلال المواجهات والسجالات، وآخرها حادثة هروب الأسرى الستة في أغسطس/آب الماضي، إذ حطّ اثنان منهم رحالهما في جنين بالفعل.

> **تنمو البيئة المثلى للمقاومة من خلال توفير وسائل القتال في مخيم جنين ومحيطه**

جنين دحرجت كرة الثلج إلى الضفة

ثمة حقيقة قائمة لا يستطع الإسرائيليون أنفسهم إنكارها، وهي أن مخيم جنين جعل المقاومة الفلسطينية تستنهض حالها في كل مرة اعتقد فيها الإسرائيليون أنها ضعفت أو انهارت، لا سيما في الضفة الغربية.

ومن جنين انطلقت كرة الثلج إلي مدن الضفة الغربية ذات الحضور الأمني الفلسطيني أقوى لكن لم يعد الجمهور الفلسطيني الشاب مباليا بها، وتكاثرت ساحات المواجهة أمام العدو الإسرائيلي، وتكاثف حضور المواجهات إلى مستويات يتهيّب منه الاحتلال نفسه في ظلّ تسجيل عدد من العمليات التي تستهدفه ومستوطنيه، فضلاً عن الاشتباكات التي باتت شبه يومية في نابلس وطولكرم وبيت لحم والخليل وضواحي رام الله نفسها.

كثّف العدو عمليات الاعتقال خاصة في ساحات الأقصى الأيام الماضية وفي بلدة سلواد التي شهدت اشتباكات عنيفة على هذه الخلفية، في وقت أعلنت فيه سلطات الاحتلال فرض إغلاق شامل على منطقة الضفة، وكذلك على المعابر مع قطاع غزة. ويبدو أن الأجواء باتت تشبه أجواء معركة «سيف القدس»، وأن التصعيد الجاري ليس إلا هبّة شعبية حقيقية كسرت الصمت في ظلّ تغوّل المستوطنين وتصاعد جرائم جيش العدو، فيما تثبت الضفة جاهزيتها لإسناد غزة وبقية الساحات.

الجميع يعلم الأزمة الداخلية في دولة وحكومة الاحتلال التي تعد الأغرب منذ تأسيسها، حيث فقدت الحكومة الحالية أغلبيتها البرلمانية ولا ينقصها غير حجر واحد لتموت فعليا، فكان خيارها إشعال حرب انتقائية في مدن الضفة الغربية بؤرتها المركزية جنين تستدعي الالتفاف الشعبي والأمني الصهيوني معها. سقوط تلك الحكومة قادم لا محال فالعقوبات الجماعية والفردية التي تنتهجها في مواجهة الفلسطينيين هي نفسها التي تؤدي إلى مزيد من العمليات الفدائية، فيما تراجع دولة الاحتلال عن هذه الإجراءات يعني أن تفقد سيادتها علي الأراضي المحتلة، كما هو في حال منع أو تجميد تمكين المستوطنين من دخول الأقصى وإقامة شعائرهم من أجل الحيلولة دون أيّ مواجهات، سيؤدي بدوره محفزا إلى هجمات جديدة وعمليات أخرى من الفلسطينيين ضد الاحتلال مما يولّد انطباعاً بأن الفعل الفلسطيني يدفع إسرائيل إلى التنازل مما يفضي إلى تفكّك الائتلاف الحكومي الهش.

جنين تاريخ من الاستعصاء

دوما كانت جنين عصية على الهزيمة، ويمكن لها إحراق الأخضر واليابس إذا ما شعر أهلها بالخسارة، ففي عام 1799، لم يتردَّد سكان جنين الواقعة عند سفح تلال جبل النار «نابلس» في حرق بساتين الزيتون التي يقتاتون منها بُغية وقف القوات الفرنسية الزاحفة بقيادة «نابليون بونابرت» على أراضيهم، فأتى الرد الفرنسي على مقاومة جنين بحرق المدينة ونهبها.

وفي الحرب العالمية الأولى، حين وقعت جنين تحت الاحتلال البريطاني كانت آخر مدن فلسطين التي خسرت أمام المستعمر الإنكليزي ونظمت أول مقاومة مسلحة عام 1935 بقيادة «عز الدين القسَّام» أحد كبار المقاومين للاحتلال البريطاني آنذاك، الذي وجد في جنين حاضنة شعبية من الفلاحين تؤمن بالثورة وتدعمها. وتتحول بعدها جنين إلى مركز التمرد الفلسطيني وكان من أبرز عمليات المدينة ضد الاحتلال قتلها قائدا بريطانيا كبيرا في مكتبه بجنين عام 1938.

النص الكامل على الموقع الألكتروني

العربي الجديد
السبت 30 إبريل/ نيسان 2022 م 29 رمضان 1443 هـ
العدد 82 السنة الثامنة
Saturday 30 April 2022
ملحق فلسطين

بالصورة

لاشك أن تنفيذ شباب فلسطينيين (أغلبهم ولدوا بعد اتفاق أوسلو 1993) عملياتٍ جريئة في العمق الإسرائيلي، تحمل مؤشراتٍ على دور متصاعد للجيل الشاب في استعادة زمام المبادرة وتحدّي سياسات الاحتلال

تشييع جثمان الشهيد احمد إبراهيم (20 عاما) في مخيم عقبة جبر، 26 /4/ 2022 (عصام ريماوي/ الاناضول)

العمليات الفدائية

أمجد أحمد جبريل

جاءت موجة العمليات الفدائية الفلسطينية الأخيرة، ردًا على سياسات التصعيد الإسرائيلي المنهج في الضفة الغربية والقدس، التي تزامنت مع نشاط الدبلوماسية الإسرائيلية في توظيف الانعكاسات الدولية والإقليمية للأزمة الأوكرانية، في تفعيل «استراتيجية التطبيع الإقليمي» (مع مصر والإمارات والبحرين والمغرب وتركيا).

وعلى الرغم من هذه السياقات الدولية والإقليمية والعربية، المواتية، في ظاهرها، لسياسات التصعيد الإسرائيلية، فقد جاءت العمليات الفدائية، لتؤكد صعوبة تهميش قضية فلسطين، وفشل أطروحات «الحل الإقليمي»، سيما في صيغة «صفقة القرن». ولا شك أن تنفيذ شباب فلسطينيين (أغلبهم ولدوا بعد اتفاق أوسلو 1993) عملياتٍ جريئة في العمق الإسرائيلي، تحمل مؤشراتٍ واضحة على دور متصاعد للجيل الشاب في استعادة زمام المبادرة، والرغبة في تحدي سياسات الاحتلال، باستخدام ما تيسّر من أدوات الطعن والدهس والهجوم وإطلاق النار على الجنود والشرطة والمستوطنين الإسرائيليين.

وليس مصادفةً أن تنفيذ الأسير المحرَّر، محمد أبو القيعان، عملية دهس وطعن، في بئر السبع بالنقب 22 مارس/آذار الماضي، (تسببت في مقتل 4 إسرائيليين)، قد جاءت بعد ثلاثة تطورات مفصلية؛ أولها تظاهر مئات المواطنين العرب بالنقب (هبّة النقب) في يناير/كانون الثاني 2022؛ احتجاجًا على تجريف أراضيهم، وزراعتها بالأشجار، توطئةً لمصادرتها، من قِبل الصندوق القومي اليهودي «كاكال»، الذي ينشط في الاستيلاء على الأملاك الفلسطينية. وثانيها مصادقة رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، على الخطة الخمسية الخاصة بالنقب، بادعاء «تنمية المجتمع البدوي»، بميزانية تقدر بحوالي 5 مليارات شيكل، وتشمل إقامة مدينتيْن يهوديتين جديدتين في النقب، واحدة للحريديم وأخرى للعلمانيين. وثالثها قمّة شرم الشيخ التي جمعت رئيس الوزراء الإسرائيلي، بينت، مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد (22 مارس/آذار). ويبدو لافتًا قدرة عمليات المقاومة على إعادة رسم «خريطة الاحتجاج/الغضب المتنقل» بين النقب والقدس ومدن الضفة الغربية وتل أبيب، على نحو يُظهر وحدة الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال، فضلًا عن نجاح العمليات في إبراز صلابة الإرادة السياسية وتصميم الشباب على إرغام الحكومة الإسرائيلية على التراجع عن إجراءاتها التصعيدية، ضمن ما سمّي حملة «كاسر الأمواج» في الضفة الغربية.

مسيرة في مخيم بلاطة تحذر من التصعيد الإسرائيلي في الاقصى (ناصر اشتيه/Getty)

مواجهات مع المستوطنين وجنود الاحتلال في نابلس (جعفر اشتيه/فرانس برس)

موقع عملية ديزينغوف التي نفذها الشهيد رعد حازم (مصطفى الخاروف/الاناضول)

مسيرة في غزة تضامنا مع اهالي القدس (يوسف مسعود/Getty)

من الاشتباكات مع جنود الاحتلال في باحات الاقصى 22 /4/ 2022 (مصطفى الخاروف/الاناضول)

المشهد الفلسطيني والخيارات الملائمة

ماجد عزام

عاد المشهد السياسي الفلسطيني شهورا طويلة للوراء إلى مرحلة ما قبل هبّة القدس ومعركة سيفها، في تعبير عن القصور القيادي كما التجاهل المتعمد لدلالات الهبّة وتداعياتها على الساحة الفلسطينية. للتذكير وقبل الهبّة «نيسان/ أبريل الماضي» كان المشهد قد عاد أيضاً إلى مربع الانقسام الأول مع إلغاء الرئيس محمود عباس مرسوم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بذرائع واهية هرباً من هزيمة محققة له شخصياً ولحركة فتح المترهلة المنقسمة والمتشظية في الحقيقة.

كان عباس قد رسم بنفسه محددات وقواعد اللعبة الانتخابية بينما وافقت حركة حماس – وبقية الفصائل – مضطرة على أمل أن تفرز الانتخابات حيوية تنعكس إيجاباً على المشهد الفلسطيني برمته، وهو ما حصل فعلاً عبر إرهاصاتها وحملاتها الأولى، ودفع عباس لإلغائها منعا للتغيير بعدما سعى لانتخابات معلّبة تعيد إنتاج الواقع وإضفاء الشرعية على سلطته المترهلة والمتهاوية.

جاءت هبة القدس «ومعركة سيفها» حافلة بالدلالات وأهمها بالطبع تكريس وحدة الشعب الفلسطيني، وتجاوز الانقسامات السياسية والجغرافية بين الضفة الغربية وغزة والأراضي المحتلة عام 1967، وتلك التي احتلت عام 1948، ولا يقل أهمية عن ذلك تكريس المقاومة الشعبية كحقيقة واقعة ناجعة ومجدية بعيداً عن خلافات الفصائل حولها، والبيان الإنشائي والنظري الأول للقيادة الموحدة «الوهمية» الذي أعلنه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد. من الدلالات المهمة أيضاً للهبة تكريس حقيقة انفصام القيادة في المقاطعة برام الله وعزلتها وعجزها عن تلمّس المزاج العام للشارع المنتفض، وبالتالي تأكيد الحاجة الملحة لانتخاب قيادة جديدة شرعية للشعب الفلسطيني.

بالتوازي مع العودة إلى أجواء ما قبل الهبّة، أي إلى مربع الانقسام والتباعد تجري محاولات إقليمية ودولية لتحجيم إنجازات ودلالات الهبّة – ومعركتها - عبر إنعاش وتنفس اصطناعي للقيادة المتهاوية وعلى مستويات عدة سياسية واقتصادية وأمنية، مع تأكيد الالتحاق الأميركي بالمنطق الإسرائيلي القائل بعدم توفر الظروف الملائمة أمام استئناف العملية السياسية والمفاوضات على أساس خيار حلّ الدولتين، وأن لا فرصة لأكثر من تحسين الظروف الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة وغزة على حد سواء حفاظاً على الواقع الراهن – تقليص الصراع - وفق خطة السلام الاقتصادي التقليدي لليمين المتطرف في إسرائيل. لملء الفراغ وإعطاء الإحساس والانطباع أن ثمة شيئا ما يحدث يسعى الرئيس محمود عباس لإعادة الحياة إلى المنظومة غير المنتخبة المترهلة والميتة سريرياً، والتي تعتبر أحد أسباب وجذور أزمتنا عبر إعادة الاعتبار للجنة التنفيذية «المدجنة» لمنظمة التحرير بعد ابتزاز مادي موصوف وفجّ للفصائل المعارضة الرئيسية تحديداً الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين.

في السياق نفسه، يجري التحضير لعقد اجتماع للمجلس المركزي للمنظمة غير المنتخب أيضاً أوائل العام القادم بحجة نقاش الوضع الراهن وسبل الخروج منه، رغم أن المجلس نفسه كان قد وضع تصورات واتخذ قرارات بهذا الخصوص قبل أكثر من خمس سنوات تضمنت وقف العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل بما في ذلك التنسيق الأمني، واتفاق باريس الاقتصادي، ولكنها بقيت حبراً على ورق أمام جمود وتحجّر القيادة في المقاطعة.